يحتمل الخ فالنا الاسناد ليس هذا قولا اخر بل توجيه لكلام صدر
الافاضل فلما رد كلامه بان ماذكره لا يوافق المقصود ثم رده بقوله
وفيه نظر الخ انتهى فاقول يمكن ان يكون قولا اخر غير قول صدر
الافاضل لتغاير المعنى عليهما تامل قوله وقيل ويحتمل الخ انظر
ما الفرق بين هذا القول وما تقدم عن صدر الافاضل ويحتمل انه
اعتبار عدم تقاماده الدمع حتى ما يقدر على البكا التفكر هنا وعدم
اعتباره هناك فليحرر قوله بحث تفكرا على انه من باب التنازع
مثل ضربت واكرمت زيدا مطول قوله على ان لا ينبغي فيه غير
التفكر لان بكا التفكر ليس سوى الاسف والكمد مطول قوله
متعلق بتوهم يجوز تعلقه به ثم اى ذهنه في اول الكلام لا في اخره
فانه يمكن تركه وهمه في اول الكلام ويدفع في اخره فيرفع
الاول ع س قوله لئلا يلتبس بالمنعول لانه اذا فصل بالفعل بنصب
وحسن يلتبس بالمفعول لذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات
وكم اهلكنا من قرية قوله زائدة اى في الاسا من على قول
قوله فحذف المفعول الخ فيه ان هذا الغرض من دفع التوهم الابتدائي ففف
على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تاخره عن قوله
الى العظم وجوابه انه لا يجب في النكتة ان تكون مطردة منعكسة
خصوصا مع شى لا ينافى ان تحصل مع شى اخر وايضا تاخر المفعول
بلا واسطة عن المفعول بالواسطة خلاف الظاهر ع س قوله
لهذا التوهم عن السامع قوله على صريح لفظه رد بان ذكر المفعول
اولا لا ينافي ذكره ثانيا غايته انه وضع المظهر موضع المضمر لكمال
العناية به واجيب بان الحذف في المفعول اكثر من الوضع المذكور
على انه يوهم تعدد المثل لانه نكرة اعيدت نكرة سرا اى قوله
لكمال العناية على ارادة الاسا ... تصريح الاسم ثانيا يعد منه التكرار
ع س قوله فحذف مثلا الخ وفيه ايضا تفصيل بعد ابهام اولا الهم

المطلوب

١٣٠
المطلوب ثم بين انه المثل ع س قوله لفظ المثل لكمال العناية
لعدم وجدان المثل له قوله فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز
وجوده لقائل ان يقول هذا انما في ما سيأتي من ان التمني طلب وهو يتعلق
بالمحال ايضا والجواب ان الطلب المستفاد من صيغة الطلب ما يقابل
السعي والتفحص والمدلول عليه بصيغ التمني ما يكون على سبيل المحبة
التفنيه فافهم كلام شيخ الاسلام واما التصريح بالمثل ثانيا فلانه
في حيز النفي فليس فيه مواجهة لطلب المثل قوله فالمثال الاول
الخ مطول وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما ينزل منزلة اللازم
لكن التامل والذوق يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان
الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بغرض المتكلم ومناسبة المقام
ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة
اللازم والقصد الى المفعول المنسي قوله لان هذا المعنى معلوم يفيد
انه لا بد من قرينة على ان الحذف للنكتة الفلانية كالاختصار
وهو كذلك ع س قوله يرد بان الاهتمام كالحذف للبيان بعد
الابهام قوله اى ذلك مفعول ارى حذف اختصارا قوله
وها هنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار
انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن الى اخره
افادة التعميم في المفعول مع حذفه يتصور على وجهين احدهما
ان يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل ان
يذكر في الكلام لفظ كل احد ثم يقال قد كان منك ما يولم اي كل
احد ولا شك ان العموم حينئذ مستفاد من جهة المقدر ولا
دخل للحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والثاني ان يقصد
العموم في المفعول ويتوصل بحذفه الى تقديره عاما وذلك بان لا
يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات
فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي الى تقديره عاما بناء على